النفط والحدود: كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق

إحاطة حول الشرق الاوسط رقم 55
بروكسل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ترجمة من الإنكليزية

ماذا حدث؟ في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أطلقت الحكومة الاتحادية العراقية عملية لاستعادة السيادة العراقية على المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك وحقولها النفطية. أفضت هذه العملية إلى عكس الوضع الذي كان سائداً منذ انهيار الجيش العراقي في وجه هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران/يونيو 2014.

لماذا حدث؟ تمثلت الشرارة التي أطلقت هذه العملية في الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر، والذي صوتت فيه أغلبية ساحقة من الأكراد بـ "نعم".

ما أهمية ما حدث؟ أدت هذه العملية إلى قطع ما تبقى من العلاقة المتوترة بين بغداد وإربيل. غير أن السبيل الحكيم الوحيد للتقدم إلى الأمام الآن يتمثل في العودة إلى مفاوضات تقودها الأمم المتحدة، وبدعم من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيران وتركيا.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي أن تركز المحادثات المستقبلية على القضايا التي أدت إلى الأزمة الراهنة في المقام الأول، أي الوضع غير المحسوم للمناطق المتنازع عليها، ومسألة تقاسم عائدات النفط.

I. لمحة عامة

في الساعات الأولى من 16 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الاتحادية العراقية اندفاعة نحو مدينة كركوك قال رئيس الوزراء حيدر العبادي إنها تهدف إلى استعادة حقول النفط، والقاعدة الجوية، والمطار والمنشآت الاتحادية التي خسرتها الحكومة في حزيران/يونيو 2014 عندما انهار الجيش العراقي في وجه هجوم شنه تنظيم الدولة الإسلامية. التحرك العسكري، الذي قوبل بمقاومة محدودة نسبياً، كان ممكناً على ما ذُكر بفضل اتفاق تم التوصل إليه بين حكومة العبادي وأحد فصائل الاتحاد الوطني الكردستاني.[1] الاتحاد الوطني الكردستاني انسحب بشكل عام، في حين هربت قوات خصمه، الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان، الذي أجرى استفتاءً شعبياً على الاستقلال الكردي في أواخر أيلول/سبتمبر. في المحصلة، فرضت القوات الاتحادية سيطرتها ليس على حقول النفط وحسب، بل على جائزة للسيطرة عليها قيمة عاطفية أكبر، هي مدينة كركوك.

ما يكمن في جوهر الصراع في كركوك – وربما في أجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها أيضاً – هو عدم تسوية وضع هذه المناطق عبر المفاوضات منذ العام 2003. المادة الدستورية (المادة 140) التي نصت

[1] "Peshmerga general command accuses PUK officials of betrayal amid Kirkuk crisis", NRTTV, 16 October 2017, http://nrttv.com/EN/Details.aspx?Jimare=17018.

على إجراء عملية تحقق ذلك لم تنفذ. أحدث هذا إحباطاً عميقاً لدى الزعماء الأكراد، الذين ادعوا حقهم في هذه المناطق منذ وقت طويل. شكل استيلاؤهم على كركوك وحقولها النفطية ومنشآت استراتيجية أخرى في حزيران/يونيو 2014 مكسباً، فقاموا بملء الفراغ الأمني واستمروا في تحصين مواقعهم على مدى السنوات الثلاث التالية. أعلن البرزاني بشكل متكرر أن هذه المناطق باتت الآن "كردستانية" وستبقى في أيد كردية.

الحكومة الاتحادية اعتبرت سيطرة الأحزاب الكردية على هذه المناطق أحادية ومؤقتة، وسيتم عكسها – بوسائل غير محددة – حالما يتم إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية. حانت تلك الفرصة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر عندما ألحقت هزيمة سريعة بتنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة، وهي منطقة في محافظة كركوك، ما قرّب القوات العراقية المستعدة للحرب من مدينة كركوك وحقول النفط. أما السبب المباشر لها فكان حاجة العبادي لإعادة فرض السيادة العراقية على هذه المناطق في أعقاب الاستفتاء الكردي على الاستقلال، والذي لم يجرِ في المنطقة الكردية وحسب بل أيضاً في الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الكردية في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك. وقد تحققت بفضل التنافس الكردي الداخلي الشديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى الصراع على السلطة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني بين ابن مسعود البرزاني، المسؤول عن الملف الأمني في الإقليم، وابن شقيقه، رئيس وزراء الإقليم.

بإعطائه أمر التقدم لقواته، لا بد أن العبادي أدرك أن الرياح تهب لصالحه؛ فالغضب الدولي المجمع تقريباً حيال قرار برزاني المضي قدماً في إجراء الاستفتاء رغم الاعتراضات الدولية الواضحة والصريحة سمح له بالقيام بتحركه بدعم من جارتي العراق القويتين تركيا (حليفة البرزاني حتى شهر مضى) وإيران، وفيما يبدو بضوء أخضر من الولايات المتحدة.[2] في حين أعلن العبادي أن أهدافه تقتصر على حقول النفط والمنشآت النفطية في كركوك، فإن النجاح العسكري السريع دفع قواته، التي تقودها وحدة مكافحة الإرهاب المدربة من قبل الولايات المتحدة واللواء المدرع التاسع في الجيش، إلى دخول مدينة كركوك. وقد يدفعهم ذلك أبعد، إلى أجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها، بما فيها قبة خورمالا، الواقعة في أقصى شمال حقل نفط كركوك العملاق. وثمة تغيرات أخرى على الأرض؛ حيث يذكر أن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني غادرت منطقة سنجار المتنازع عليها قرب الحدود السورية في 17 تشرين الأول/أكتوبر، ويبدو أن الاتحاد الوطني الكردستاني قد انسحب من خانقين قرب الحدود الإيرانية كجزء من الاتفاق. أما ما إذا كانت القوات العراقية ستستغل تفوقها وتحاول استعادة المناطق المتنازع عليها في سهل نينوى وشرق الموصل من سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني فهو ما يدور حوله السؤال التالي.

هذا التقدم العسكري قصير الأجل ينذر بمشاكل على المدى البعيد. من أجل منع المزيد من التصعيد الذي يمكن أن يخرج عن سيطرة القادة المعنيين، ودفع سلسلة الأحداث نحو حصيلة تفاوضية، ينبغي على الأطراف الخارجية التي تتمتع بأكبر قدر من النفوذ في العراق، أي الولايات المتحدة، وإيران وتركيا، أن تكثف من جهود وساطتها التي كانت قد بدأتها قبل الاستفتاء. من حيث المبدأ، فإن للجميع مصلحة في الدفع نحو استقرار الأوضاع. هذه الأطراف الثلاثة جميعها أزعجها إن لم يكن أغضبها قرار البرزاني المضي قدماً وإجراء الاستفتاء في أيلول/سبتمبر. وجميع هذه الأطراف تدعم وحدة أراضي العراق. وجميعها تقبل بسلامة الإقليم الكردي وعارضت بشكل ثابت ومستمر المحاولات الأحادية لتسوية أوضاع المناطق المتنازع عليها.

بالتالي، فإن أساس الوساطة لتحقيق التسوية موجود، لكن تبقى هناك عقبات جدية. أولاً، ورغم التوافق الموضوعي في مصالح الأطراف الخارجية، فإن التوترات فيما بينها – وخصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران، التي فاقمها قرار الرئيس ترامب عدم المصادقة على الاتفاق النووي – يمكن أن تكون عائقاً. حذرت مجموعة الأزمات من التداعيات المحتملة لقرار الرئيس، وقد يكون العراق أول ضحاياه.[3] ثانياً، يمكن لاندلاع العنف أن يجعل من التوصل إلى تسوية أمراً أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلاً، خصوصاً إذا قامت الأطراف، التي تدفعها ضرورات سياسية محلية، بالتصعيد. لتحاشي هذه النتيجة، ينبغي القيام بجهود وساطة فعالة فوراً. ويمكن لتجديد دور الأمم المتحدة أن يكون حاسماً في هذا الصدد، حيث من شأنه أن يعطي غطاءً للجهود التي تبذلها هذه الدول الثلاث بصفتها المنفردة.

إضافة إلى ذلك، إذا توقف القتال، وعندما يتوقف، فإن مساراً سلمياً لتسوية القضايا الأعمق التي تدفع بهذا الصراع سيكون موجوداً. في الواقع، فإن الأزمة الراهنة توفر فرصة لاستئناف مسار كان قد تم التخلي عنه وسط حُمّى الانتخابات قبل ثمان سنوات. في 2008-2009، أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دراسة

[2] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
[3] انظر بيان مجموعة الأزمات، "Saving the Iran Nuclear Deal, Despite Trump's Decertification", 13 October 2017.

شاملة على ما وصفتها بـ "الحدود الداخلية المتنازع عليها" في العراق واقترحت طرقاً محددة للتقدم إلى الأمام لتسوية مسألة حدود إقليم كردستان وتوزيع الدخل المتولد عن بيع النفط والغاز الموجود فيها.

إن تحقيق التقدم بشأن الحدود المتنازع عليها يمكن أن يفسَّر من قبل الطرفين بوصفه خطوة إلى الأمام بالنسبة لقضاياهما المنفصلة. كما إنه يخدم مصالح إيران وتركيا، اللتان تمتلكان حق الفيتو فعلياً بشأن الدولة الكردية. لقد عبرت الدول الغربية عن دعمها القوي لهذه المقاربة؛ وبالتالي، فإن إعادة إحيائها سيشكل مكسباً لجميع الأطراف المعنية الرئيسية.

المطلوب هو قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوفر تفويضاً جديداً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وبدعم من جميع الأطراف المعنية، لمعالجة مسألة الحدود المتنازع عليها بوصفها أولوية. إن جهداً جدياً لحل تلك القضية المحورية من شأنه أن يحافظ على وحدة العراق دون استباق مسألة حق الأكراد في تقرير المصير ولا إطلاق حكم مسبق على كيفية التعبير عن هذا الحق في المستقبل.

II. استفتاء إشكالي على الاستقلال

في 25 أيلول/سبتمبر، أجرت حكومة إقليم كردستان العراق استفتاءً في المناطق الواقعة تحت سيطرة قواتها الأمنية (داخل وخارج حدود الإقليم) طُلب فيه من المقترعين وضع إشارة "نعم" أو "لا" على سؤال واحد: "هل تريد أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكردستانية الواقعة خارج إدارة الإقليم دولة مستقلة؟"[4] تشير النتائج الأولية إلى أن نحو 93% من المقترعين أجابوا على السؤال بالإيجاب، وبمعدل مشاركة بين المقترعين المسجلين بلغ 72%.[5]

الاستفتاء، الذي ادعى القادة الأكراد بشكل متبدل أنه ملزم، أو غير ملزم، أو تشاوري، أو يمثل قرار الأكراد غير القابل للتغيير حيال تطلعاتهم،[6] جرى دون دعم من الأمم المتحدة ودون وجود مراقبة دولية مستقلة، وعارضته معظم الدول، وكذلك الحكومة الاتحادية في بغداد، التي وصفته بأنه غير دستوري. في غياب المراقبة المستقلة، ما من سبيل لمعرفة ما إذا كان التصويت حراً ونزيهاً، وهي مسألة مهمة على نحو خاص في المناطق المتنازع عليها. المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في حكومة إقليم كردستان لم تنشر النتائج النهائية بعد (معدل المشاركة ونتيجة الاستفتاء حسب المنطقة)، وقد لا يكون لديها مثل هذه الأرقام. ولم يجرِ التصويت في الأجزاء التي لا تسيطر عليها القوات الكردية من المناطق المتنازع عليها.[7]

سواء كان ذلك متعمداً أو لا، رغم أن من المؤكد أنه كان متوقعاً من قبل الإدارة الأمريكية وجهات أخرى،[8] فإن قرار المضي قدماً وإجراء الاستفتاء أحدث أزمة خطيرة، حيث أصبحت جميع الأطراف أكثر تصلباً في مواقفها بعده.[9] في ضوء تاريخ حُرم فيه الأكراد كأمة، أينما كانوا يقطنون، من فرصة تأسيس دولة، وبالنظر

[4] كتب السؤال باللغات الكردية، والتركية، والعربية والآشورية، ما يعكس تنوع المجتمعات المحلية في الشمال، لكنه يعكس أيضاً رغبة حكومة إقليم كردستان بربط الأقليات بمشروع استقلالها. تستخدم حكومة إقليم كردستان تعبير "المناطق الكردستانية الواقعة خارج إدارة إقليم كردستان" للتأكيد على حقها بهذه المناطق، التي تتنازع مع بغداد بشأن وضعها، كجزء من دولة كردية مستقبلية.

[5] "Kurdish court approves result of independence referendum", *Rudaw*, 7 October 2017, http://rudaw.net/english/kurdistan/061020173.

[6] Katy Collin, "The Kurdish referendum won't deliver independence–here's why it matters anyway", Brookings Institution, 19 September 2017.

[7] انظر Christine MacCaffray van den Toorn, "The Kurdistan Region's 'yes' vote in the independence referendum does not translate to unconditional support for independence in the short term", *Sada*, 11 October 2017.

[8] "US warns Kurdistan over independence referendum", *Financial Times*, 20 September 2017, https://ft.com/content/69b5b776-9e58-11e7-8cd4-932067fbf946.

[9] في 11 تشرين الأول/أكتوبر والأيام التي تلته، أشارت مصادر أمنية في حكومة إقليم كردستان إلى أن القوات العراقية والقوات الشيعية غير النظامية المعروفة بالحشد الشعبي كانت تحضر لمهاجمة أجزاء من محافظة كركوك، إلا أن المصادر العسكرية الكردية الرسمية، وكذلك حكومة بغداد، أنكرت ذلك. *Iraqi News*, 11 October 2017; Kurdistan Region Security Council communiqué, "Alarming buildup of Iraqi military and Popular Mobilization Forces near Kirkuk", 13 October 2017. ذُكر أن تبادلاً محدوداً لإطلاق النار حدث في المناطق المتنازع عليها في الأيام السابقة. "Hashid-Peshmerga battles near Kirkuk raise spectre of war", *Iraq Oil Report*, 12 October 2017.

إلى أن اللاعبين الإقليميين يخشون من أن استقلال الأكراد في العراق يمكن أن يشكل إلهاماً لجهود مماثلة في أماكن أخرى، فإن ردود الأفعال هذه كانت متوقعة؛ إذ كان من شأن أي محاولة، مهما كانت رمزية، أن تواجه على الأرجح بإجراءات مضادة من قبل الدول المجاورة التي تعارضها بشدة. وفي الوقت نفسه، جادل رئيس إقليم كردستان، مسعود البرزاني، منذ وقت طويل دفاعاً عن الأكراد بأن الوضع الراهن في العراق لم يكن محتملاً وأنه يتسبب أيضاً بزعزعة الاستقرار، وأن للأكراد حقاً غير قابل للتصرف في تقرير المصير. إن أي تأخير في ممارسة هذا الحق في وجه العناد والإعاقة المتعمدين من قبل بغداد سيفجر ما تبقى من علاقات هي أصلاً في مرحلة الاحتضار بين بغداد وإربيل.[10]

أثار الاستفتاء رد فعل قوي من بغداد وكذلك من جارتيها إيران وتركيا، وحتى من الولايات المتحدة وأوروبا، التي لا تقبل أي منها بتقسيم العراق. في البداية، اقتصر رد بغداد وجارتيها على الخطاب العنيف، والتهديد والوعيد، إضافة إلى بعض الإجراءات الملموسة، مثل إغلاق المجال الجوي لكردستان العراق أمام الرحلات الجوية الدولية، ومناورات عسكرية مشتركة للقوات العراقية مع نظيرتيها الإيرانية والتركية على حدود كل منهما. وكان احتمال نشوب العنف موجوداً دائماً؛ حيث إن استمرار السيطرة الكردية على نفط كركوك – مضافاً إليه قدرة حكومة إقليم كردستان على بيعه في الأسواق الدولية – إضافة إلى المناطق الأخرى المتنازع عليها وأيضاً القوة التي وجدتها القوات المسلحة العراقية في نفسها حديثاً وشعورها بأن لها مهمة بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، شكل مزيجاً انفجارياً.

III. ما الذي كسبه الأكراد؟

منذ البداية كان السؤال هو ما إذا كان التصويت بأغلبية ساحقة بـ "نعم" سيغير كثيراً من وضع إقليم كردستان بعد الاستفتاء عما كان عليه قبله، حتى ولو أعلن عن الاستقلال. بالنظر إلى أنه ليس للإقليم منفذ بحري، فإنه يبقى تحت رحمة جيرانه الأربعة، الذين لم يقبل أي منهم بقيام دولة كردية في أي مكان لأن كلاً منهم يحتوي على أعداد كبيرة من السكان الأكراد لهم تطلعاتهم الخاصة. مؤسسات الإقليم التي أضعفتها الانقسامات داخل الأحزاب وعمليات التعيين على أساس الولاء، أصبحت ضعيفة أمام التدخل الخارجي. لدى كل من تركيا وإيران عملاء استخباراتيين وأمنيين نشطين في الإقليم، ولهما تاريخ غني من التدخل في الشؤون الكردية. علاوة على ذلك، فإن حكومة إقليم كردستان تفتقر إلى دعم دولي قوي لقضية استقلالها بالنظر إلى المخاوف المرتبطة بالمخاطر على الاستقرار الإقليمي الكامنة في التشكيك بأية حدود تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الأولى.

باختصار، فإن حتى الإعلان الرسمي عن الاستقلال في أعقاب التصويت بـ "نعم" لم يكن يتوقع منه أن يؤدي إلى دولة مستقلة قابلة للحياة. في الحد الأقصى كان من شأنه أن يشكل إطاراً جديداً للكيان المستقل بحكم الأمر الواقع الذي كان موجوداً بين تشرين الأول/أكتوبر 1991 وآذار/مارس 2003، مع وجود انقسامات داخلية مشابهة لكن بجهود أكثر حيوية من قبل جيران الدولة الجديدة لقمعها ودعم دولي أقل لحمايتها من الاختناق الاقتصادي ومن عقوبات أخرى.[11]

في الواقع، فإن الوضع الاتحادي لإقليم كردستان بموجب الدستور العراقي لعام 2005، الذي شارك القادة الأكراد في وضعه وصادق عليه الأكراد بأغلبية ساحقة في استفتاء، منح الإقليم أصلاً تحرراً كبيراً من الحكومة الاتحادية. وقد وسعت الخطوات الأحادية التي اتخذتها حكومة الإقليم منذ ذلك الحين هذه الحرية لتشمل إيجاد مصدر إيرادات مستقل من الصادرات النفطية، سمح للإقليم بالتمكن من الاستمرار على أقل من

[10] "Barzani on the Kurdish referendum: 'We refuse to be subordinates'", *The Guardian*, 22 September 2017

[11] خلال تلك الفترة، التي كان لا يزال فيها العراق تحت حكم صدام حسين، كان إقليم كردستان محمياً من قبل الولايات المتحدة من خلال عملية "توفير الراحة"، لكن عدا عن ذلك ظل خاضعاً لحصار اقتصادي جزئي من تركيا وإيران. كان السفر من وإلى الإقليم ممكناً براً، إلا أن الأكراد كانوا يتذمرون بشكل متكرر من العقبات والمضايقة التي يواجهونها عند المعابر. الحزبان الكرديان الرئيسيان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اتفقا على تقاسم السلطة بعد الانتخابات الأولى في الإقليم في أيار/مايو 1992، لكن بعد عامين بدأا صراعاً عنيفاً على السيطرة، انتهى فقط في العام 1998 بعد وساطة أمريكية.

الاعتمادات المخصصة له رسمياً في الموازنة من بغداد.[12] العلم الكردي يرفع هناك منذ سنوات أصلاً.[13] لن يضيف الإعلان الرسمي شيئاً إلى هذا دون الاعتراف الدولي، باستثناء اسم "كردستان" (الذي دخل في الاستخدام اللغوي العام دولياً).[14]

هذا بدوره يطرح السؤال: لماذا، وبالنظر إلى معرفته بهذه الأمور، مضى البرزاني وحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، في إجراء هذا الاستفتاء. الجواب غير واضح، رغم أن من المؤكد أن الاعتبارات السياسية الداخلية لعبت دوراً. على الصعيد الشخصي، عزز البرزاني مكانته بوصفه ابن مؤسس الحركة القومية الكردية، الملا مصطفى البرزاني؛ حيث يمكن أن يجادل بأنه بتعبئته للرأي العام الكردي فإنه قرّب احتمال نشوء دولة كردية مستقلة أكثر، حتى لو أتت الأحداث التي تلت ذلك في كركوك لتناقض ذلك الادعاء. سياسياً، عزز من مكانته القومية في وقت تعرض فيه حكمه كرئيس للإقليم لانتقادات شديدة بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، وكذلك حول استمرار شرعيته بعد أن سمحت له صفقة برلمانية (2013) وإغلاق البرلمان (2015) بتمديد فترته الرئاسية مرتين دون انتخابات. وفرض الجناح الذي يقوده مسرور ابن مسعود البرزاني في الحزب الديمقراطي الكردستاني ارادته على الجناح المنافس له الذي يقوده رئيس الوزراء نيجيرفان، ابن شقيق مسعود، وهو رجل اتبع مقاربة أقل أيديولوجية ويحتفظ بعلاقات أفضل مع بغداد وأنقرة؛ وكلاهما يتنافسان على خلافة مسعود البرزاني عندما يغادر المشهد.

كما نجح البرزاني أيضاً في إعادة بعض شركائه/خصومه السياسيين في الاتحاد الوطني الكردستاني إلى البرلمان، الذي أعيد فتحه مباشرة قبل الاستفتاء للمصادقة على إجرائه.[15] في حين أنه لم يتمكن من رأب الصدع العميق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والمعارضة – حركة غوران ("التغيير") وشرائح أخرى من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنقسم – وتعميق ذلك الانقسام، فإن استخدامه للورقة القومية مكنه من استمالة ما يكفي من قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني وقواعده لتحييد المعارضة للاستفتاء.

رغم المكاسب المحلية التي حققها الحزب الديمقراطي الكردستاني، يبدو حتى الآن أن الاستفتاء وجه ضربة واضحة للتطلعات الكردية بتأسيس دولة مستقلة. لقد كان رد الفعل من إيران – وهي ليست صديقة لبرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني – وتركيا – على النقيض من ذلك، الصديقة والحليفة الوثيقة – موحداً. في حين تجد هاتان القوتان نفسيهما في كثير من الأحيان متعارضتين حول القضايا والتحالفات الإقليمية، فإن منع نشوء دولة كردية هو أحد الأشياء التي سيتفقان ويتعاونان حياله. لقد هددت أنقرة بفرض عقوبات على حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك إغلاق خط الصادرات النفطية الكردية إلى البحر المتوسط، وأعلنت مناورات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية على حدود تركيا مع إقليم كردستان.[16] طهران أبلغت العبادي في

---

[12] خصص لحكومة إقليم كردستان 17% من الموازنة الوطنية للعراق بعد العام 2003 (ناقص اقتطاعات لما يسمى بالنفقات السيادية)، إلا أن الخلافات مع بغداد على صادرات النفط من إقليم كردستان وتحصيل العائدات الناجمة عن ذلك أدت إلى دفع جزء فقط من هذه الاعتمادات في السنوات الأخيرة.

[13] ليس هناك علم واحد يتفق عليه جميع الأكراد. لإقليم كردستان العراق علم؛ وأنصار حزب العمال الكردستاني في تركيا لديهم علم آخر. على عكس الأحزاب الكردية العراقية، فإن حزب العمال الكردستاني لديه طموحات تشمل الأكراد جميعاً؛ ولذلك يمكن رؤية علمه في جميع أجزاء ما يعتبره الحزب كردستان الكبرى التي له وجود فيها، بما في ذلك شمال العراق.

[14] لقد دخل اسم "كردستان" القاموس السياسي العالمي من خلال استخدامه في الاسم الرسمي لإقليم كردستان العراق.

[15] "Iraqi Kurd parliament reconvenes to vote on independence referendum", Reuters, 15 September 2017.

[16] كان خطاب تركيا حاداً قبل الاستفتاء وغاضباً جداً بعده مباشرة. في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في 19 أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس رجب طيب أردوغان حكومة إقليم كردستان لإلغاء الاستفتاء؛ انظر "Erdogan on Kurdish referendum: 'We call on the Iraqi government to abort the initiative!'", YouTube, 20 September 2017, https://youtube. com/watch?v=UZM4Mowl-zI . في يوم التصويت، أصدر مكتبه بياناً يشير إلى مكالمة هاتفية بين أردوغان والرئيس الإيراني حسن روحاني في وقت سابق من ذلك الأسبوع، أكد فيها على الحاجة إلى الحفاظ على سلامة الأراضي العراقية وهدد بالفوضى إذا مضى الاستفتاء قدماً؛ انظر Press TV, 24 September 2017, http://presstv.com/Detail/2017/09/24/536353/ Iran-Turkey-Iraq-Kurdistan-Hassan-Rouhani-Recep-Tayyip-Erdogan-referendum. وعندما جرى الاستفتاء، أعلنت أنقرة عن إجراء تمرينات عسكرية مع القوات العراقية على الحدود؛ انظر "Iraq, Turkey in joint drills after Kurdish vote", Al Jazeera, 26 September 2016. في اليوم التالي، ألقى أردوغان خطاباً متلفزاً هدد فيه بفرض حصار على تجارة النفط والغذاء ضد إقليم كردستان وقال غاضباً: "إذا لم يتراجع البرزاني وحكومة إقليم كردستان عن هذا الخطأ في أقرب وقت ممكن، سيربطهم التاريخ بعار جر المنطقة إلى حرب إثنية وطائفية"؛ مقتبس في *The Guardian*, 26 September 2017, www.theguardian. com/world/2017/sep/26/iraq-kurdish-leader-barzani-claims-win-in-independence-referendum.

حزيران/يونيو بوجوب المحافظة على وحدة العراق،[17] وفي 24 أيلول/سبتمبر أعلنت أنها كانت قد ألغت جميع الرحلات الجوية من وإلى إقليم كردستان "بطلب من الحكومة المركزية في العراق".[18] كلا الدولتان هددتا بإغلاق حدودهما مع الإقليم و/أو مساعدة الحكومة العراقية على فعل ذلك.[19] أغلق العبادي المجال الجوي الكردي أمام الرحلات الدولية وتعرض لضغوط قوية من البرلمان العراقي لاتخاذ خطوات أشد قسوة، بما في ذلك نشر القوات العراقية في أجزاء من المناطق المتنازع عليها التي تسيطر عليها حالياً القوات الكردية.[20] كما رفض احتمال إجراء محادثات مع إربيل ما لم تلغي نتائج الاستفتاء.[21]

ردت حكومة إقليم كردستان بلغة حادة أيضاً بدا أنها تستبعد أي توجه نحو التسوية، وأصرت على أن نتيجة الاستفتاء تشكل الأساس الضروري للمحادثات مع بغداد، التي ينبغي أن تركز على الاستقلال.[22] في المحصلة، كان العبادي هو الذي تحرك أولاً، فأرسل القوات الاتحادية لاستعادة المناطق التي تحتفظ الحكومة الفيدرالية بموجب الدستور بحق حكمها إلى أن تتم تسوية وضعها من خلال عملية تنص عليها المادة 140.[23] انضم إلى هذه القوات عناصر الحشد الشعبي غير النظامية المدعومة من إيران، التي تعمل اسمياً تحت القيادة الكلية للعبادي، لكنها مستقلة إلى حد كبير عن الحكومة الاتحادية. في 16 تشرين الأول/أكتوبر، استبدل العبادي نجم الدين كريم، محافظ كركوك الذي كان قد دعم الاستفتاء، بنائبه راكان الجبوري.

أطلق العبادي العملية استناداً إلى استنتاجه أنه لا يستطيع أن يبدو ضعيفاً بعد الاستفتاء على الاستقلال، وبحيث تبقى القوات الكردية مسيطرة على حقول نفط كركوك قبل الانتخابات المزمع إجراؤها العام القادم. ولذلك فإنه قد يكون اضطر لركوب موجة الشوفينية الداخلية بدلاً من السماح لتلك الموجة بالإطاحة به، بالنظر إلى عمق المشاعر المعادية لحكومة إقليم كردستان بين أنصاره والفرصة التي يراها العديد من خصومه الشيعة لتقويض حكمه.

IV. حاجة بغداد وإربيل لاستئناف المفاوضات

في حزيران/يونيو 2014، انهار الجيش العراقي في وجه هجوم تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك في كركوك. في الفراغ الذي نجم عن ذلك، استولت قوات الأمن المرتبطة بالأحزاب الكردية على مختلف الحقول النفطية في محافظة كركوك؛ حيث استولى حزب العمال الكردستاني على قبة آفانا في حقل نفط كركوك (وكان أيضاً يسيطر على قبة خورمالا)، إضافة إلى حقل باي حسن؛ واستولى حزب الاتحاد الوطني

[17] "Iran's Khamenei says Tehran opposes referendum in Iraqi Kurdistan", *EKurd Daily*, 21 June 2017, http://ekurd.net/khamenei-referendum-kurdistan-2017-06-21.

[18] Press TV, 24 September 2017, ibid.

[19] في 29 أيلول/سبتمبر، أعلن المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن الحدود البرية ستغلق بين الإقليم الكردي العراقي وتركيا وإيران، لكن لم يصدر تأكيد بأن هذا حدث فعلاً. الهيئة المسؤولة عن الحدود العراقية أعلنت أنها ترسل قوافل من عناصر الشرطة ومسؤولين في وزارة الداخلية لحراسة ثلاثة معابر حدودية برية بين الإقليم الكردي وسورية، وتركيا وإيران. وأجرت تركيا وإيران مناورات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية هناك. "As Kurdish borders close, war of words heats up", *The New York Times*, 29 September 2017. في 15 تشرين الأول/أكتوبر، أغلقت إيران حدودها مع إقليم كردستان عشية انطلاق هجوم الجيش العراقي في كركوك في الليلة التالية.

[20] في 27 أيلول/سبتمبر، أصدر البرلمان قراراً يعلن فيه أن الاستفتاء غير دستوري وأورد إجراءات اقتصادية، وإدارية وأمنية انتقامية. وشملت هذه القرارات، بين قرارات أخرى: دعوة رئيس الوزراء بوصفه القائد العام للجيش إلى اتخاذ خطوات للمحافظة على سلامة الأراضي العراقية وإعادة نشر قوات الأمن في المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك، واستعادة سلطة وزارة النفط الاتحادية على حقول النفط في المناطق المتنازع عليها؛ وإغلاق مكاتب التمثيل الأجنبية في الإقليم الكردي ونقلها إلى محافظات خارج الإقليم؛ وإصدار أمر بعدم التفاوض مع حكومة إقليم كردستان إلى أن تلغي نتائج الاستفتاء. "البرلمان يُسلِّم العبادي تفويضاً بالإجراءات ضدّ الإقليم،" *Al-Mada*, 27 September 2017, http://almadapaper.net/ar/news/536207/.

[21] العبادي أبلغ البرلمان أن الحكومة لن تنخرط في حوار مع حكومة إقليم كردستان حول نتيجة الاستفتاء. انظر "Haider al-Abadi Speech, Parliamentary Session on Independence Referendum", YouTube, 27 September 2017, https://youtube.com/watch?v=pma-5nhD92g; and "Kurdistan referendum: Iraq demands Kurdish authorities 'cancel' outcome of independence vote in northern region", *The Independent*, 27 September 2017.

[22] "KRG leader Barzani calls for talks with Baghdad after referendum", *TRT World*, 28 September 2017.

[23] انظر "Violence as federal forces move further toward Kirkuk", *Iraq Oil Report*, 16 October 2017.

الكردستاني على قبة بابا في حقل كركوك، والواقعة داخل المدينة، إضافة إلى حقلي جمبور وخباز الأصغر.[24] الحكومة العراقية لم تقبل أبداً بهذا، لكنها لم تكن تمتلك القوة لعكس الوضع. النجاحات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية جددت قوة الجيش العراقي؛ حيث وضعت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر القوات المشتركة للحكومة الاتحادية في موقع استراتيجي يمكنها من الاستمرار في التقدم. ومكنها اتفاق من المحتمل أنها توصلت إليه مع أحد فصائل الاتحاد الوطني الكردستاني من المسير نحو كركوك.

بالنظر إلى آخر التطورات، فإن المسار الحكيم الوحيد إلى الأمام يتمثل في تخفيف تصعيد الوضع العسكري والعودة إلى المفاوضات. لحكومة العبادي من الأسباب ما يدفعها إلى القبول بالمفاوضات بدلاً من الاستمرار في التصعيد العسكري. قد تكون قوات النخبة لديه قادرة على استعادة حقول النفط من خلال اتفاق سياسي مع الاتحاد الوطني الكردستاني وتحقيق تقدم سريع ومفاجئ، إلا أن جيشه يظل ضعيفاً وقد أثبت عدم قدرته على التمسك بالأرض. واشنطن قبلت حتى الآن بتحركات بغداد، لكن احتمال اندلاع القتال بين حليفين للولايات المتحدة (ما يرى فيه كثيرون مصلحة لإيران) أمر مقلق وقد يؤدي إلى نفاد صبرها. الأمر الأكثر أهمية هو أنه ليس هناك حل أمني بعيد المدى للتحدي المتمثل في المناطق المتنازع عليها، فهو يتطلب حلاً تفاوضياً.

كما ينبغي أن يكون لحكومة إقليم كردستان التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني كل الأسباب التي تدفعها إلى الانخراط في المفاوضات. بالغ البرزاني بلعب ورقة الأكراد بالإصرار على اجراء الاستفتاء رغم اعتراضات المجتمع الدولي التي تقارب الإجماع ورفضه التفاوض مع بغداد حول أي شيء سوى الاستقلال الكردي. في هذه الأثناء، استخدم أنصاره عواصف تويتر للحصول على التعاطف الدولي، وخصوصاً تعاطف الولايات المتحدة، مع قضيته بالادعاء بأن لإيران يد قوية في رفض بغداد للاستفتاء وما تلاه من تحركات عسكرية. إلا أن الولايات المتحدة لم تتحرك، وتمسكت بهدفها الاستراتيجي الذي عبرت عنه دائماً والمتمثل في حماية وحدة العراق، إضافة إلى أنها شعرت بالغضب من رفض البرزاني لمقترحها الشامل نسبياً في تأجيل الاستفتاء مقابل الدعم الأمريكي لمفاوضات فورية وفي إطار زمني محدد بين إربيل وبغداد حول جميع القضايا المحورية.[25] وهكذا يمكن القول إن البرزاني أعاق قضية كردستان بدلاً من دفعها قدماً بتبديده للنوايا الدولية الطيبة حيال القضية الكردية. وسيكون من مصلحته هو أيضاً ترميم علاقاته مع حلفائه السابقين.

V. الحاجة لوساطة خارجية

على افتراض توقف القتال الحالي حالما أعادت القوات الاتحادية السيطرة على المناطق المتنازع عليها، وسلم الجيش المسؤوليات الشرطية لقوات الشرطة المحلية، سيكون التحدي التالي إقناع الأطراف بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا سيتطلب وساطة خارجية. والمؤسسة الأكثر قدرة على الاضطلاع بهذا الدور تبقى الأمم المتحدة، بدعم من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وإيران وتركيا، إضافة إلى روسيا، التي تلعب دوراً محدوداً في العراق لكن يبقى لها مصالح هناك. وسيكون الدعم الأمريكي محورياً، لكن نفوذها في العراق تقلص نتيجة تردي علاقتها مع تركيا، وبشكل أكثر خطورة، مع إيران.

رغم ذلك، فإن واشنطن لا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على حد سواء، وكلاهما لا تزالان تعتمدان بقوة على الدعم الأمريكي. لم يعد بوسع حكومة إقليم كردستان الاعتماد على الدعم غير المشروط، لكنها لا تزال تتلقى دعماً غربياً في حربها ضد ما تبقى من تنظيم الدولة الإسلامية. كما أنها تتمتع ببقية من طيب النوايا لكونها كانت حليفاً موثوقاً للولايات المتحدة حتى إجراء الاستفتاء. والآن لديها كل الأسباب التي تدعوها إلى العودة إلى التمتع برضا واشنطن. العبادي بحاجة لدعم الولايات المتحدة كثقل موازٍ للنفوذ الإيراني. كحال من سبقه من رؤساء الوزراء، سعى العبادي لتحقيق توازن حرج بين القوتين. لقد كان الدعم الأمريكي لقوات النخبة في جيشه محورياً في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ولا يزال كذلك. كما ثبت أنه لا غنى له عن هذا الدعم في محاولة استعادة السيادة العراقية على المناطق المتنازع عليها.

[24] كما استولى الحزب الديمقراطي الكردستاني على ثلاثة حقول أصغر في محافظة الموصل. Robin Mills, *Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics*, The Oxford Institute for Energy Studies, January 2016.

[25] "Tillerson letters show U.S. nearly averted Kurdish referendum", Bloomberg, 13 October 2017, https://bloomberg.com/view/articles/2017-10-13/tillerson-letters-show-u-s-nearly-averted-kurdish-referendum.

إدارة ترامب ستكسب كثيراً من دفع الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وتحاشي نشوء وضع تجبر فيه على الوقوف إلى جانب أحد الطرفين. رغم أن من الواضح أن تحدي البرزاني الصريح لمطالبتها بإلغاء الاستفتاء أغضبها، فإن واشنطن غير مستعدة للتخلي عن شريك مهم. وعلى نحو مماثل، فإن الولايات المتحدة ترى في حكومة العبادي عازلاً حيوياً ضد إيران، وتخشى من أن توازن القوى قد يتحول لصالح إيران إذا ابتعدت عن بغداد أو إذا لم يتمكن العبادي من الاحتفاظ بالمناطق المتنازع عليها التي استعادت قواته السيطرة عليها.[26] من شأن المساعدة في إعادة إطلاق المفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان أن تعزز تواصل الولايات المتحدة مع كليهما، وضمان أن تتعاونا فيما تبقى من الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية والمساعدة في التحرك نحو حصيلة تفاوضية تستند إلى الحفاظ على وحدة أراضي العراق، على الأقل في الوقت الراهن. ذلك أيضاً سيحقق المصالح الفورية للولايات المتحدة؛ إذ إن عراقاً صديقاً لواشنطن وطهران على حد سواء سيكون عازلاً أكثر فعالية ضد النفوذ الإيراني الأوسع من كردستان مستقلة ومحاصرة مطعون بشرعيتها على نطاق واسع.

VI. طريق إلى الأمام

إذا عاد الطرفان إلى طاولة المفاوضات، وعندما يحدث ذلك، ينبغي أن تركز المفاوضات على القضية التي اختلفت عليها بغداد وإربيل منذ أمد طويل، والتي يساعد عدم تسويتها في تفسير إحباط حكومة إقليم كردستان وقرارها بالمضي قدماً بإجراء الاستفتاء في المقام الأول، والذي ساعد في إطلاق شرارة أعمال العنف الراهنة. وهذا ما يسمى في الدستور العراقي تسوية قضية "المناطق المتنازع عليها" وموارد النفط والغاز التي تحتويها، أي ترسيم الحدود بين الإقليم الكردي وباقي أنحاء العراق.[27]

يمكن لحكومة إقليم كردستان إجراء استفتاءات وحتى إعلان الاستقلال، لكن طالما لم يتم رسم حدود أي كيان تحكمه، فإن الحدود العريضة بين العراق الكردي والعربي، التي تمتد من إيران إلى سورية، ستظل موضع نزاع وبالتالي غير مستقرة. بالنظر إلى الرهانات (ما يقدر بأقل بقليل من 9 مليارات برميل نفط)،[28] فإن حكومة إقليم كردستان ستواجه تحديات مستمرة لسيطرتها على تلك المناطق. لقد أثبت الأكراد أنهم مقاتلون أشداء في الجبال لكنهم مدافعين سيئين عن مدنهم في السهول، كما أظهر استيلاء القوات العراقية بسهولة على كركوك في 16-17 تشرين الأول/أكتوبر.[29]

إن ترسيم حدود مستدامة سيكون صعباً في مناطق تضم مزيجاً إثنياً ودينياً من السكان. سيكون التحدي الرئيسي إيجاد حل، سواء كان دائماً أو مؤقتاً لكركوك، بالنظر إلى تركيبتها الديموغرافية المعقدة ووجود حقل نفط عملاق فيها. لقد ادعى الأكراد منذ أمد بعيد بأن هذه المناطق لهم، ويزعمون بأن الأنظمة السابقة قلصت وجودهم الديموغرافي فيها من خلال سياسات التعريب منذ ستينيات القرن العشرين.

---

[26] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017. في 25 أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة شعرت "بخيبة أمل عميقة" من قرار حكومة إقليم كردستان بالمضي قدماً في إجراء الاستفتاء، وقالت إن الولايات المتحدة تعارض "العنف والتحركات الأحادية من قبل أي طرف لتغيير الحدود"؛ "Iraqi Kurdistan Regional Government's Referendum", press statement, U.S. State Department, 25 September 2017, https://state.gov/r/pa/prs/ps/2017/09/274419.htm. وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون عبر عن ذلك بوضوح أكبر بعد أربعة أيام، قائلاً: "الولايات المتحدة لا تعترف بالاستفتاء الأحادي الذي أجرته حكومة إقليم كردستان يوم الاثنين. إن عملية التصويت ونتائجه تفتقر إلى الشرعية، ونحن لا نزال ندعم عراق موحد، وفيدرالي، وديمقراطي ويتمتع بالرخاء". "Iraqi Kurdistan Regional Government's Referendum", press statement, U.S. Secretary of State Rex Tillerson, 29 September 2017; https://state.gov/secretary/remarks/2017 /09/274522.htm.

[27] في مقابلة مع محافظ كركوك، نجم الدين كريم، أشار إلى أن هذا يشكل بالفعل طريقاً مقبولاً إلى الأمام من وجهة نظره. "Q&A: Kirkuk Gov. Najmaldin Karim", *Iraq Oil Report*, 13 October 2015.

[28] الرقم هو لعام 2009؛ Munim Al-Rawi, "Kirkuk. A silent giant oilfield", *GEOExPro*, 2015, www.geo-expro.com/articles/2015/02/kirkuk-a-silent-giant-oilfield.

[29] في آب/أغسطس، اضطرت إيران والولايات المتحدة إلى إرسال مساعدات عسكرية على جناح السرعة للقوات الكردية لمنع تنظيم الدولة الإسلامية من التقدم إلى إربيل التي لم يكن فيها قوات تدافع عنها مع انهيار المقاومة الكردية في مخمور. وفي الشهر نفسه، هرب مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني قبيل هجوم التنظيم على سنجار، حيث شن التنظيم لاحقاً هجمات على الإيزيديين وصفها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإبادة الجماعية. "'They came to destroy': ISIS Crimes Against the Yazidis", Human Rights Council, 15 June 2016, http://ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf.

VII. إعادة إحياء دور بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

إن الأساس لتحقيق تقدم في هذه المسألة موجود. في العام 2008، وبعد مرور الموعد النهائي المحدد في الدستور لتسوية القضية دون تحقيق نتائج،[30] أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دراسة للمناطق المتنازع عليها، منطقة منطقة، لتوفير دليل توجيهي حول تسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها سلمياً. قدمت البعثة نتائجها وتوصياتها للمعنيين الرئيسيين في العام 2009، لكن كانت الانتخابات على الأبواب وغابت الإرادة السياسية في كل من بغداد وإربيل لاتخاذ الخطوة التالية. لم تنشر الدراسة، ودفن ذلك الجهد قبل أوانه. اقترحت الدراسة خيارات متعددة لكركوك، بما في ذلك أن تحصل على مكانة إقليم خاص يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال داخل العراق، وأن يتم تأكيد ذلك من قبل سكان كركوك من خلال استفتاء.[31]

سيكون على المجتمع الدولي تجديد الجهد الذي قام به في 2007-2008 لإعادة الحياة إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، التي استهلك دورها السياسي بشكل كامل تقريباً بالشواغل الإنسانية الضاغطة على مدى السنوات القليلة الماضية. يمكن تحقيق هذا بمنحها تفويضاً جديداً من خلال قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وضمان تنفيذه من خلال فريق القيادة التابع للأمم المتحدة في بغداد، وإربيل وكركوك. ينبغي أن يعالج القرار بشكل عام الأزمة الراهنة وأن يقترح وسائل لتخفيف حدة التصعيد فيها، لكن ينبغي أيضاً أن يمنح بشكل صريح دوراً جديداً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمعالجة مسألتي الحدود الداخلية المتنازع عليها وتقاسم العائدات النفطية.[32]

إن إخراج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بحلة جديدة يتطلب أولاً تحديث الدراسة التي أجرتها في العام 2009 كي تعكس التغيرات السياسية والعسكرية الأخيرة؛ ومن ثم إجراء نقاشات شاملة مع اللاعبين العراقيين والدول المجاورة؛ وأخيراً أن تكون مستعدة لنشر تقريرها الجديد خلال سنة من بداية تفويضها الجديد. في العام 2009، طغت حُمى الانتخابات على عملها وأخمدته؛ ومنعها خجلها السياسي من نشر نتائج وتوصيات تقريرها على نطاق أوسع.[33] في العام 2018، ينبغي أن يستمر عملها طوال الموسم الانتخابي (إذا جرت الانتخابات في موعدها المحدد) وأن يتم إكماله مباشرة بعد ذلك من أجل المساهمة في رسم سياسات الحكومتين اللتين ستشكلان في بغداد وإربيل.

VIII. مصالح اللاعبين الخارجيين

بالنسبة لإيران وتركيا، فإن أي نقاش لن يؤدي إلى قيام دولة كردية أمر مقبول، بل حتى مرغوب. لقد أصرت إيران، التي تتمتع بنفوذ طاغ في العراق، على الدوام على الحاجة إلى المحافظة على وحدة أراضي العراق وعلى بقاء كركوك تحت سيطرة بغداد. لكنها لم تعارض الجهود السابقة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بالتحديد لأن المفاوضات بين بغداد وإربيل وإيجاد حل سلمي لمسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها كانت تعد بتعزيز العلاقات بين الطرفين وبالتالي ترسيخ وحدة العراق، حتى لو تمتع الإقليم الكردي بدرجة واسعة من الاستقلال.

---

[30] المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005 نصت على أن قضية المناطق المتنازع عليها ينبغي أن تسوى بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 بعد ما تشير إليه بـ "التطبيع"، وإجراء تعداد عام واستفتاء شعبي. انظر الدستور العراقي لعام 2005، Iraq's constitution of 2005, https://constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en.

[31] لوصف لهذا الجهد وضعه أحد العاملين في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ممن شاركوا في وضع الدراسة، انظر Sean Kane, "Iraq's Disputed Territories", United States Institute of Peace, 2001, https://usip.org/sites/default/files/PW69_final.pdf.

[32] تدعي القيادة الحالية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن بغداد، التي يبدو أن القيادة تحترم سلطتها في تحديد تفويضها، لم تسمح لها بتوسيع أنشطتها لتشمل تجديد النقاشات حول المناطق المتنازع عليها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وآذار/مارس 2017.

[33] ادعت الأمم المتحدة أن النتائج كانت حساسة جداً من الناحية السياسية بحيث لا يمكن نشرها علناً. غير أن الأجزاء التحليلية الرئيسية التي تستند إلى البحث الميداني من التقرير حول مناطق معينة قيمة جداً ولا تؤدي بحد ذاتها إلى إصدار حكم مسبق على نتائج الوضع، حتى لو أشارت ربما إلى طريق إلى الأمام. كركوك قضية أكثر حساسية، لكن ليس هناك شيء في التقرير لا يعلمه اللاعبون أصلاً. يمكن أن تبقى المقترحات المحددة لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها سرية إلى أن تبدأ المفاوضات. وفي كل الأحوال، فقد تم توزيع تقرير العام 2009 بشكل محدود جداً بسبب تقديمه من قبل الأمم المتحدة لجميع المعنيين الرئيسيين.

ليس لإيران علاقات وثيقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني – بعكس علاقاتها مع الاتحاد الوطني الكردستاني، وإلى درجة أقل، مع حركة غوران – لكنها تتمتع بنفوذ جار قوي، ومسؤوليها وكبار ضباطها، بمن فيهم قائد فيلق القدس قاسم سليماني، يزورون إربيل بشكل متكرر، وقد كان سليماني حاضراً أيضاً في كل تفاصيل الأزمة الحالية. يتمثل الهدف الرئيسي لإيران في إحباط تحرك كردي نحو الاستقلال وذلك من خلال إبقاء الكيان الكردي منقسماً. كما أنها ترغب أيضاً بإبعاد النفوذ الأمريكي، رغم أنها على المدى البعيد تبقى أقل قلقاً بشأن الولايات المتحدة التي تعتبرها لاعباً عابراً ومتقلباً في المنطقة من قلقها من التطلعات القوية للأكراد الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ منها.

رغم رغبتها الواضحة بتعزيز قوة حلفائها العراقيين، فإن الدور الحالي لإيران يشير إلى أنها تسعى إلى ممارسة ذلك الدور من خلال حكومة العبادي (رغم صلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة) لاستخدام القوات الاتحادية، بدلاً من القيام بذلك من خلال المجموعات المقاتلة الشيعية غير النظامية، أو الحشد الشعبي. في هذا الصدد، يبدو أنها تلعب أوراقها ببراعة؛ فهي تدعم العبادي وحلفاءها الشيعة على حد سواء، فتضمن بقاء بغداد معتمدة على دعم طهران، وقلقة من فقدانه. في وقت تتصاعد فيه التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، فإن إيران تضع واشنطن أمام مأزق؛ لأنها توسع دورها في العراق بالعمل من خلال نفس الحكومة التي تدعمها الولايات المتحدة، وبذلك تجعل الولايات المتحدة تواجه صعوبة أكبر في مواجهة نفوذها.

كما أن إيران تعمق وتستغل الانقسامات بين الأكراد. يبدو أنها ساعدت في ألاّ يشارك الاتحاد الوطني الكردستاني في محاربة القوات العراقية المتقدمة، وربما كانت تعتزم مساعدة الاتحاد الوطني الكردستاني في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الصراع الداخلي على السلطة من خلال إذلال البرزاني علناً بهزيمته عسكرياً، وإضعافه أمام الأكراد الذين قد يدعمون دعوته للاستقلال لكنهم تعبوا من حكمه. إلا أن ذلك قد ينطوي على خطأ في الحسابات، حيث إن أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني وغيرهم من الأكراد اتهموا فصيل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي عقد اتفاقاً حول كركوك مع العبادي بالخيانة. في كلا الحالتين فإن الأكراد لن يخرجوا موحدين من هذه المناورات، وهذا يعزز مصالح إيران في إحباط أي محاولة نحو استقلال الأكراد. وهذه نهج طهران المعتاد في سياسة فرق تسد، الذي توّجته بجعل جميع الفصائل معتمدة على مساعدتها. الجدير بالملاحظة أن سليماني يتحرك مكوكياً بين بغداد، والسليمانية وإربيل، بشكل يظهر قدرة طهران على الوصول إلى جميع الأطراف وممارسة نفوذها عليها.

بالنسبة لتركيا، يعد تجدد المفاوضات بين بغداد وإربيل أكثر أهمية. في حين أنها تشعر بالأسى حيال ما ترى أنه استعداد الولايات المتحدة لتسليم العراق لإيران بعد عام 2003، فإنها أدركت أيضاً أن أفضل دفاع ضد انتشار النفوذ الإيراني يتمثل في وضع الإقليم الكردي اقتصادياً داخل مجال النفوذ التركي وفي الوقت نفسه المساعدة على التوصل إلى اتفاق عملي بين إربيل وبغداد يركز على كركوك والنفط. من شأن مثل هذا السيناريو أن يمنحها إمكانية الوصول إلى السوق العراقية وفرص الاستثمار، وكذلك إلى حقول نفط العراق الجنوبية، التي تنتج كميات من النفط أكبر بكثير من حقول نفط كركوك.[34]

في حين أغضبها ما ترى فيه خيانة البرزاني للثقة التي بنيت بين تركيا وحكومة إقليم كردستان منذ أواخر العام 2007، فإن أنقرة بحاجة للحزب الديمقراطي الكردستاني (وبالتالي لتحسين العلاقات بين إربيل وبغداد) لسببين. أولاً، من أجل محاربة حزب العمال الكردستاني، الذي نزلت قواته من مقرها في جبال قنديل وانتشرت في شمال العراق منذ العام 2014؛ وثانياً، للمحافظة على تدفق النفط (وفي المستقبل الغاز) من العراق إلى محطات تصديرها في جيهان على البحر المتوسط. هذا الواقع قد يمنح البرزاني بعض النفوذ، لكن تركيا تتمتع بوزن اقتصادي طاغٍ، ما يمكنها من صياغة سلوك حكومة إقليم كردستان من خلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية وليس العكس.

لروسيا مصالح اقتصادية في الإقليم الكردي؛ حيث وقّعت "روزنفت"، وهي شركة نفط تملك الدولة الروسية أغلبية أسهمها، عقداً مع حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017 لاستثمار نحو 1 مليار دولار في خط

[34] في كانون الثاني/يناير 2017، بلغ إنتاج العراق من النفط نحو 4.5 مليون برميل يومياً؛ "Iraq can produce 5 million barrels a day in second half of 2017, oil minister says", CNBC, 7 March 2017, https://cnbc.com/2017/03/07/iraq-can-produce-5-million-barrels-a-day-in-second-half-of-2017-oil-minister-says.html. في أيلول/سبتمبر 2016، كانت كركوك تنتج نحو 0.5 مليون برميل يومياً؛ "A squabble at Iraq's oldest oil field could rock global supplies", Bloomberg, 2 April 2017, https://bloomberg.com/news/articles/2017-04-02/how-a-squabble-at-iraq-s-oldest-oil-field-can-roil-world-supply.

أنبوب للغاز[35] - لكنها تفتقر في العراق إلى ذلك النفوذ الذي تتمتع به في سورية. في حين تبدو متعاطفة مع التطلعات الكردية، وراغبة في المحافظة على علاقات مع الأكراد في العراق وسورية على حد سواء، فإنها أشارت إلى دعمها المستمر لوحدة أراضي العراق.[36] هي أيضاً لا تستطيع تنفير بغداد، أو العرب إجمالاً، خصوصاً في وقت تسعى فيه لإعادة ترسيخ موقعها كقوة رئيسية في الشرق الأوسط.

أخيراً، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً مهماً في دفع النزاع نحو المفاوضات. قبل أسبوع من الاستفتاء، أشارت الممثلة العليا فيدريكا موغيريني إليه على أن له "أثراً عكسياً" ودعت حكومة إقليم كردستان إلى تجنب مثل هذه الإجراءات الأحادية. من المهم ملاحظة أنها عرضت دعم الاتحاد الأوروبي لحوار بناء بين إربيل وبغداد في إطار الدستور العراقي.[37] إن المضي على هذا المسار سيلبي مصلحة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار في بلد كان مصدراً مهماً للمهاجرين وطالبي اللجوء، والمحافظة على استثماراته الكبيرة في إعادة الإعمار وبناء القدرات المؤسساتية. كحال الولايات المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي احتفظ بعلاقات جيدة مع بغداد وإربيل على حد سواء، ولذلك فهو في موقع قوي للمشاركة في جهود دبلوماسية متضافرة لدفع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، والبناء على الجهود المشتركة لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية.

IX. الآراء في المناطق المتنازع عليها

إن أي تجديد للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتسوية مسائل حدود العراق وتقاسم العائدات فيه سيكون بحاجة لمشاركة واقتناع سكان المناطق المتنازع عليها الذين باتوا يتشككون في إمكانية التوصل إلى حل يحقق مصالحهم، بدلاً من، أو بالإضافة إلى مصالح بغداد و/أو إربيل. لقد أظهرت أبحاث مجموعة الأزمات في المناطق المتنازع عليها منذ العام 2003 أن الناس هناك يتم دفعهم في اتجاهين متعاكسين من قبل العاصمتين، إلا أن ولاءهم الرئيسي يبقى لمجتمعهم المحلي، الذي يثمنون تنوعه الغني تاريخياً. إنهم يجدون في النفوذ الخارجي أمراً معطلاً، لكنهم لا يستطيعون مقاومته في وضع تستمر فيه حالة عدم الاستقرار وانعدام اليقين حيال ما إذا كان العراق سيبقى قائماً كبلد، وكيفية تحقيق ذلك.

النتائج التي خرجت بها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في العام 2009 ألمحت إلى أن المناطق التي كانت أقل تنوعاً في تركيبتها الإثنية قد تختار منطقياً البقاء تحت سلطة بغداد أو الانضمام إلى الإقليم الكردي، ومن هنا تساعد في رسم حدود مستدامة. لقد تمثل التحدي في إيجاد حل للمناطق ذات التركيبة المختلطة بشكل كامل. وينطبق هذا بوجه خاص على مدينة كركوك حيث تبقى الهوية "الكركوكية" واضحة وصلبة، حتى بين سكانها الأكراد. ومرد ذلك جزئياً إلى تاريخ طويل من الزواج المختلط وجزئياً ربما بسبب غياب صراع علني منذ العام 2003. سيكون من المستحيل رسم حدود داخل المدينة بشكل سلمي.[38] كما أن حقيقة أنها تتربع على حقل نفطي (قبة بابا في حقل كركوك) وتوفر مقراً لإدارته، المتمثلة في شركة نفط الشمال، تزيد من تعقيد أي فكرة لتقسيم المدينة بشكل غير قسري.

لذلك من المرجح أن يتمثل أفضل طريق نحو الأمام في التشارك في هذه المناطق – من حيث الإدارة والعائدات – بين بغداد وإربيل، وترك درجة كبيرة من الاستقلال في أيدي السكان المحليين. ومن هنا كان مقترح بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بمنح المنطقة وضعاً خاصاً ووضع ترتيبات لتقاسم السلطة بين المجتمعات المحلية في كركوك بوجه خاص، وربما في البلدات ذات التنوع المماثل أيضاً – وهو حل كانت مجموعة

[35] يتوقع أن يتمكن خط الأنابيب من نقل نحو 30 مليار طن متري من الغاز سنوياً. "Russia's Rosneft clinches gas pipeline deal with Iraq's Kurdistan", Reuters, 18 September 2017. كما أن لدى "روزنفت" استثمارات أخرى في صناعة النفط والغاز في الإقليم.

[36] "Comment by the Information and Press Department on the referendum in Iraqi Kurdistan", Russian ministry of foreign affairs, 27 September 2017, http://mid.ru/en/web/guest/kommentarii_predstavitelya/-./asset_publisher/MCZ7HQuMdqBY/content/id/2875494

[37] "Statement by High Representative/Vice President Federica Mogherini on the proposed Kurdish referendum in Iraq", 19 September 2017, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/32450/statement-high-representativevice-president-federica-mogherini-proposed-kurdish-referendum_en.

[38] وينطبق الأمر نفسه على بلدات شبيهة بكركوك مثل خانقين، وطوز خورماتو، ومناطق أصغر تتسم بتركيبة إثنية ودينية متنوعة للغاية.

الأزمات قد اقترحته منذ العام 2006.[39] لقد أكدت المحادثات غير الرسمية التالية والمتكررة بين ممثلين عن اللاعبين السياسيين في كركوك على أن مثل هذا الترتيب ممكن ومرغوب به، وأنه سيستند إلى الهوية الموحدة المميزة لهذه المناطق ويعززها أيضاً.[40]

قد يرحب سكان المناطق المتنازع عليها بتجدد جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. لكن رغم ذلك، فإنهم تعبوا أيضاً من المبادرات التي تفشل في تحقيق النتائج. إن انهيار محادثات تتوسط فيها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سيقنع السكان المحليين بعدم جدوى المفاوضات، ما يرفع من مخاطر اندلاع حرب أهلية بشكل يتجاوز بكثير أحداث العنف الراهنة.

X. الخلاصة

من أجل وضع حد للقتال في كركوك، ينبغي على الدول واللاعبين الآخرين الملتزمين باستقرار كل من العراق والإقليم الكردي أن يجتمعوا حول أجندة من شأنها المحافظة على السلام بينهما. ينبغي أن يكون الهدف هو التوصل إلى اتفاق حول المناطق المتنازع عليها وتقاسم عائدات النفط، وفي الوقت نفسه دعم تحسين الإدارة والمشاركة السياسية في كل من بغداد وإربيل. من شأن مثل هذه الحصيلة أن توفر حلاً يحفظ ماء وجه الطرفين.

في مثل هذه المفاوضات، ينبغي أن تعطى الأولوية لبناء جسر بين الطرفين بحيث يتمكنان من العودة إلى محادثات قائمة على صيغة تمكنهما من الادعاء بأنهما لم يتنازلا (في حالة الأكراد) فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير و (في حالة بغداد) حول سلامة الأراضي؛ ومن ثم إجراء المفاوضات حول الحدود الداخلية المتنازع عليها وتقاسم عائدات النفط. ينبغي الحث على هذه الخطوات علناً وسراً من قبل الدول الغربية وكذلك من قبل إيران وتركيا.

وتكون الخطوة التالية باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يحدد وسائل خفض تصعيد التوترات وتوفير تفويض جديد لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يركز بشكل صريح على تسوية الصراع حول الحدود الداخلية المتنازع عليها. بشكل عام، على الدول استخدام كل ما تتمتع به من نفوذ لإقناع الطرفين بأنهما سيخسران أكثر بكثير من ازدياد حدة التصعيد وربما من نشوء صراع مفتوح مما سيفعلان بالعودة إلى المفاوضات، مع وجود جدول زمني، لتسوية القضايا العملية المباشرة التي يختلفان عليها.

لواشنطن دور أساسي تلعبه في التوسط في الصراع واستئناف المحادثات بين أربيل وبغداد. من ثم، دعم الجهود الرامية إلى صياغة قرار لمجلس الأمن. أما ما إذا كانت إدارة تواجه تحديات كبيرة أخرى – خارجية وداخلية – ستكون مستعدة وقادرة على الاضطلاع بمثل هذه المهمة الحساسة فإنه يبقى سؤالاً مفتوحاً.[41] كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التدخل لدعم أي جهد يمكن أن تبذله واشنطن، أو اتخاذ المبادرة بأنفسهم في مجلس الأمن. بالنظر إلى المواقف المعروفة لإيران وتركيا حيال الحدود الداخلية المتنازع عليها والنفط (تركيا تفضل اتفاقاً بين بغداد وإربيل؛ وإيران لا تعارض مثل هذا الاتفاق)، فإنه من غير المرجح أن تحاول هاتين الدولتين إعاقة مفاوضات تقودها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بل يمكن أن تقدما لها دعماً مباشراً أو غير مباشر.

بالطبع، فإن التصاعد الراهن في التوترات بين واشنطن وطهران حول مصير الاتفاق النووي يشكل عاملاً غير مرحب به وغير ضروري يعقد المسائل ويمكن أن ينتقل تأثيره إلى العراق أيضاً. حتى لو كان من الأكثر

[39] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 56، "العراق والأكراد: المعركة تتجمع حول كركوك"، 18 تموز/يوليو 2006.

[40] لقد عقدت مؤسسة فريدريك نيومان (2008-2012) والمجموعة الاستشارية الحوارية (منذ العام 2009 وبشكل مستمر) نقاشات طاولة مستديرة مع اللاعبين السياسيين وممثلي المجتمع المدني في كركوك، وكذلك مع ممثلين من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وكانت مجموعة الأزمات حاضرة بصفة استشارية تقنية غير منحازة في العديد من هذه الفعاليات. كانت بعض هذه اللقاءات تركز على بناء القدرات، في حين توجهت لقاءات أخرى نحو إيجاد حل سياسي للصراع بين بغداد وإربيل حول كركوك. انظر، على سبيل المثال، "'The Berlin Accord' – Third Friedrich Naumann Foundation conference on the future of Kirkuk adopts signal document", Friedrich Naumann Foundation, December 2008

[41] يتمثل أحد الأسباب التي دفعت البرزاني للمضي قدماً في إجراء الاستفتاء في النهاية هو أنه لم يتلق ذلك الدعم من واشنطن لقضية الأكراد الذي كان يأمل به أو يتوقعه، لكن حصيلة الاستفتاء لن تغير موقف الولايات المتحدة لصالحه، بل إن موقفها قد يكون قد تصلب أكثر ضده.

ترجيحاً أن تتطلع كل من بغداد وإربيل إلى الولايات المتحدة وليس إلى إيران للحصول على ضمانات تمكن من التوصل إلى اتفاق، فإن لدى طهران قدرة أكثر من كافية – وحلفاء عراقيين – للعب دور مفسد الاتفاق. وهذا سبب إضافي للشعور بالأسف لقرار ترامب التشكيك بالاتفاق وإضافة أزمة محتملة أخرى إلى منطقة طفح كيلها بالأزمات.

بروكسل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

New York Office
newyork@crisisgroup.org

Washington Office
washington@crisisgroup.org

London Office
london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation
Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE